منهج مصنفات مرايا الأمراء في العصر المملوكي ودورها في الإصلاح السياسي والمجتمعي

د. عبد العزيز خضر جردان كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم التاريخ – جامعة الفرات

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعريف بكُتب نصائح الملوك أو ما يسمى بأدب "مرايا الأمراء" في عهد دولة المماليك الممتد بين عامي (1250–1517م)، واستنتاج أن الفلسفة السياسية الإسلامية قد راجت خلال العصور الوسطى في المشرق العربي بين القرنين الثالث والعاشر الهجريَّين/التاسع والرابع عشر الميلاديَّين، فازدادت الكتابة في الفكر السياسي الإسلامي كلما اقتضت الأحداث المتلاحقة ذل ك، وقد شاع هذا اللون في الفكر الفلسفي في تلك العصور داخل الأوساط الحاكمة وبين الطبقات العامة، وتقبلته الذهنية العربية الإسلامية، وكانت مصادره حِكَم الفرس الساسانيين وأقوال الهند وتجارب اليونان وتعاليم الإسلام، وتضمَّنت مادته الأساسية سياسة الرعية، والقضاء، والدخل والخرج، وأدبيات التعامل بين الحاكم والمحكوم، ويشار إلى أن جميع المؤلفين في هذا المجال كانوا أصحاب فضل في إيضاح هذا التيار الفكري ودفعه باتجاه التطبيق العملي في سبيل ترسيخ مفاهيم العدالة والحرية والسلطة والفضيلة وغيرها.

الكلمات المفتاحية: مرايا الأمراء، المماليك، الأحكام السلطانية، السياسية الشرعية

المقدمة

أخذ علماء المسلمين وفقهاؤهم على عاتقهم عبر العصور الإسلامية تقديم النصيحة للحكام وتقويم سلوكهم، سواء عن طريق تأليف الكتب، أو عن طريق الرسائل، أو عن طريق حوارات مباشرة مع الولاة حملتها إلينا المصادر؛ بيَّنت هذه النصائح في مجملها واقع الحياة والبيئة اليومية، وظروف العصر ومتطلباته، وأعطت صورة عن أنظمة الحكم وأخلاق الملوك والآداب السياسية العامة، وهذا ما عُرِف في الدراسات الحديثة بأدب "مرايا الأمراء"، حيث أكدت هذه الدراسات أن دولة الإسلام أبرزت للعالم كوكبة من أعلام الفكر السياسي، وموروثًا كبيرًا من المؤلفات التي تحمل الفكر المتنور في تدبير شؤون السياسة.

وقد تحدَّث كثير من الكُتَّاب العرب والغربيين في العصر الحديث عن تطور الفكر السياسي في العصور الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بأدب "مرايا الأمراء"، وقدموا دراسات مستفيضة وغنية بهذا الشأن مستمدين آراءهم من الموروث الإسلامي الهائل الذي اطلعوا عليه، ومن الدراسات الأوربية في ذات الموضوع، وقدموا مقارنات ونظريات دقيقة أغنت المكتبة العربية، وأبرزت الدور السياسي المهم الذي قام به المفكرون والعلماء المسلمون عبر العصور الإسلامية، وخاصة في عهد المماليك(1217 – 1250م) لتطوير المنهج السياسي بكافة نواحيه النظرية والعملية.

وسيتم تسليط الضوء على منهج أدب "مرايا الأمراء" وأهم مفرداته، ودوره الرائد في العهد المملوكي من خلال تسليط الضوء على هفوات الحكام في كافة نواحي الإدارة الموكلة إليهم، مع ذكر أهم المصنفات التي أُلِّفت في ذلك العصر، التي أظهرت الحاجة الملحة في تقويم السياسة المتذبذبة آنذاك، مع تبيان الفائدة التي أنتجتها هذه الكتابات، وإظهار العلاقة السائدة بين العلماء والحكام والرعية.

أدب مرايا الأمراء (Fürstenspiegel):

مرايا الأمراء (Fürstenspiegel بالألمانية) مصطلح عُرف في العصور الحديثة عند العلماء الأوربيين، ويشير إلى السياسة الرشيدة للحاكم، ويُعرف في الكتابة الإسلامية باسم الأحكام السلطانية[1]، ولم يكن هذا المصطلح معروفًا عند العلماء العرب، وانتشر انتشارًا واسعًا ليوضِّحَ مضامين الجنس الأدبي الذي يحتوي على النصائح السلطانية، التي كانت من أكثر المواد الثقافية أهمية لدى طبقة الحكام في العصور الوسطى، وله مسميات أخرى في الثقافة العربية كنصائح الملوك أو السياسة الشرعية.

[1] Busse, Heribert: Fürstenspiegel und Fürstenthik im Islam, in: Bustan 9.1 (1968) S. 17

P. crone, Gods; C. E. Boswort, " Tuḥfat as-sulūk fī naṣīḥat al-mulūk", El, Vol. 7, pp 98-984

أما لغويًّا: فالمصطلح مترجم عن اللغات الأوروبية، وقد استُعمل في اللغات الحديثة التي تكلمت على الموضوع، حيث وردت لفظة "مرآة" أحيانًا في المجال الأخلاقي كأداة للانعكاس، وقد أورد ابن المقفع لفظ "مرآة" في كتابه الأدب الصغير، كأداة لاكتشاف عيوب المرء الشخصية، وعليه ستكون هي الوسيلة للإصلاح، يقول المؤلف: "حق على العاقل ان يتخذ مرآتين، فينظر من إحداهما في مساوئ نفسه، فيتصاغر بها ويصلح ما استطاع منها، وينظر في الأخرى في محاسن الناس، فيزينهم بها ويأخذ ما استطاع منها"[1]؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم "المؤمن مرآة أخيه، إذا رأى فيه عيبًا أصلحه"[2]. وعليه فهو نوع من الكتابات السياسية الإسلامية، التي كانت تهدف إلى استخلاص العبر مما مضى من الحكام السابقين، حتى يستفيد أولو الأمر من حوادث التاريخ في سياسة الواقع الراهن. وهي أيضاً مؤشر على العلاقة المعقدة بين المثقف والحاكم في أزمنة الانحطاط والتذبذبات السياسية.

بدأ أفق هذا النوع من الفكر بالظهور بفعل رواج حركة الترجمة والنقل، وبسبب اتساع حدود الدولة الإسلامية، حيث اختلطت المفاهيم والعقليات، وامتزجت الحضارات الفارسية واليونانية بالإسلامية، وأثرت في العقلية العربية، ومن الملاحَظ أن مؤلفي كُتب "مرايا الأمراء" قد تأثروا بالفلسفات الهندية والفارسية والرومية، وأخذوا بنصائح حكماء الفرس القدماء مثل (أنوشروان العادل) و(أزدشير)، وكذلك نصائح اليونان مثل أفلاطون وأرسطو وثامسطيوس[3].

اختلفت أساليب هؤلاء العلماء والمؤلفين وتوجهاتهم باختلاف مواقعهم وقربهم أو بعدهم عن بلاط السلطة، فمنهم من كان يعمل في بلاط الملوك كمستشارين مثل: عبد الحميد الكاتب لدى آخر خليفة أموي محمد بن مروان[4]، والفقيه أبو يوسف القاضي عند الخليفة العباسي هارون الرشيد، والعلامة شهاب الدين بن أبي الربيع لدى الخليفة العباسي المعتصم، والفقيه الماوردي لدى الخلفاء العباسيين القادر بالله والقائم بأمر الله[5]، وابن خلدون الذي كان سفيرًا لدى ملوك دويلات المغرب، ولسان الدين ابن الخطيب الذي كان وزيرًا لدي محمد الخامس ابن الأحمر سلطان غرناطة، وكثيرون غيرهم، ومنهم مَن كان بين

[1] ابن المقفع، عبد الله: الأدب الصغير والأدب الكبير، بيروت 2014، ص43

[2] البخاري، محمد بن اسماعيل أبوعبدالله: الأدب المفرد، تحقيق:محمدفؤاد عبد الباقي، بيروت 1989، ص83، رقم: 239

[3] دمج، المرجع السابق، ص9-10، **انظر**: الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: 548هـ). الجزئين الثاني والثالث. وبخصوص الموضوع كذلك انظر: كتاب سر الأسرار لأرسطو. ورسالة ثامسطيوس إلى يوليان.

[4] آخر خلفاء بني أمية في المشرق حكم في الفترة 126- 132هـ

[5] وهما القادر بالله (381-422هـ/991-1031م) والقائم بأمر الله (422-467هـ/ 1031-1074

عامة الناس يرشد إلى الأخلاق والدين القويم، فيمثِّل صلة الوصل بين هؤلاء ورؤسائهم من القادة والحكام، وموجهًا لوجوب طاعة ولي الأمر وعدم الانقياد إلى الفتن والخروج عن الطاعة، ويتبيَّن لنا من هذا فكرة أساسية، مفادها أن العلماء في تلك الفترة لا يقتصر دورهم على المساجد وإمامة الصلاة والتعاليم الدينية، بل يتعدى ذلك إلى دور الوسيط بين كافة فئات المجتمع من المحكوم إلى الحاكم مرورًا بأجهزة الدولة المختلفة وقطاعات المجتمع من الاقتصاديين والعسكريين وأهل العلم[1].

المماليك: أصولهم ودولتهم

المماليك هم السلالة التي حكمت مصر وبلاد الشام والعراق وأجزاء من شبه الجزيرة العربية بين عامي 1250– 1517م، أما أصولهم فهم كانوا من الرقيق الأبيض وأسرى الحروب من الأطفال ويطلق عليهم تسمية المماليك، أي المملوكين كعبيد، استقدمهم الأيوبيون في سنواتهم الأخيرة، وعملوا على تربيتهم منذ الصغر على قواعد عسكرية ودينية صارمة، إضافة إلى تعليمهم اللغة العربية، وكان المماليك من أعراق بشرية مختلفة، من الأكراد والمغول والأتراك[2]، والصينيين والأسبان والألمان واليونان وغيرهم، لكن الغالب أن معظم المماليك البحرية من بلاد القبجاق والقوقاز، أما المماليك البرجية من الشراكسة، وقد استفادت منهم الأسرة الأيوبية في مصر لتدعيم جيشها بعناصر محترفة لاتعرف إلا الطاعة والولاء المطلق للأسياد[3].

إن فكرة الاستعانة بالمماليك بدأت منذ أيام الخليفة العباسي المأمون، ومن بعده خليفته المعتصم، ومن ثم استعان بهم حكام مصر الطولونيون ومن ثم الأخشيديون، وبعدهم الفاطميون، وأخيرًا الأيوبيون، حتى وصل الحال بالمماليك لأن يصبحوا الحكام الفعليين للبلاد، ولم يعودوا مملوكين أو تابعين لأحد، وذلك بعد أن ترقى أفراد هذه الفئة في المناصب العسكرية مستغلين عوامل انحدار الدولة الأيوبية في مصر، التي انتهت على يد آخر حكامها شجرة الدر 1250م، ليحل محلها القائد المملوكي أيبك، وبذلك يبدأ عهد جديد من تاريخ المنطقة متمثلًا بسلطة المماليك **بدولتيهم:**

[1] الماوردي، أبوالحسن علي: قوانين الوزارة، تحقيق: رضوان السيد، بيروت 1979 ص8

[2] Fuess, Albert: Mamluk Politics, in: Ubi sumus? Quo vademus? Mamluk Studies- State of the Art, Volume 3, Bonn 2013, S. 97

[3] عاشور، سعيد عبد الفتاح: العصر المماليكي في مصر والشام، القاهرة 1976، ص 320

1- المماليك البحرية (القبجاق): وكان معظمهم من بلاد القبجاق والقوقاز، ويعود الفضل في ظهورهم إلى السلطان الأيوبي الصالح أيوب، الذي استحضرهم واعتنى بتربيتهم وإعدادهم إعدادًا عسكريًّا؛ ليدخلوا في حمايته ومساعدته في حروبه[1]، وقد ترقوا في المناصب العسكرية واستلموا قيادات في الجيوش، إلا أن المرحلة الحاسمة في تاريخهم كانت بعد وفاة السلطان الصالح أيوب1249م، وما رافقها من أحداث في النزاع على السلطة بين زوجته شجر الدر وابنه توران شاه، انتهت بوصول المماليك الى السلطنة وحُكم مصر، لتبدأ مرحلة تاريخية جديدة في العصر الإسلامي[2].

2- المماليك البرجية (الشركس): ينحدرون في أصولهم من مناطق شمال البحر الأسود وبحر قزوين (جورجيا حاليًّا)[3]، ماعدا اثنين من أصل رومي هما خشقدم (ألباني–يوناني) وتمربغا (أناضولي)[4]، وقد أنشأ السلطان قلاوون فرقة منهم وأسكنهم في أبراج القلعة؛ لذلك أطلق البعض عليهم لقب المماليك البرجية[5]، وقد اعتنى السلطان قلاوون بتربيتهم وإعدادهم عسكريًّا لحمايته وتثبيت أركان حكمه وحكم ذريته من بعده[6].

واجه المماليك في بداية حكمهم مشاكل مثل انعدام النسب وكونهم عبيدًا في الأصل، غير أن حنكتهم السياسية وخبرتهم العسكرية وخاصة في مواجهة الخطرين المغولي والصليبي هو ما شفع لهم، يُضاف إلى ذلك التزامهم بالحكم وفق الشريعة الإسلامية بمشورة كبار العلماء، ومتابعتهم لفرض الجهاد[7]، حيث أصبح للحاكم بعدها ثلاثة شروط يجب أن يعلنها كي يصبح سلطانًا، وهي:

1- الاعتراف به من قبل الخليفة العباسي في القاهرة.

2- الحكم وفق الشريعة الإسلامية باعتباره المجاهد المسلم وحامي الحرمين الشريفين مكة والمدينة.

---

[1] المقريزي، أحمد بن علي: السلوك لمغرفة دول الملوك، تحقيق: محمدعبد القادر عطا، بيروت 1997، ج1، ص339 ؛
السرجاني، راغب: قصة التتار، القاهرة 2006، ص 214-216

[2] عبده، قاسم: عصر سلاطين المماليك، القاهرة 1998، ص 26- 27

[3] الباز العريني، السيد: المماليك، بيروت 1962، ص63

[4] عاشور، المرجع السابق، ص 158

[5] المقريزي، المصدر السابق، ج1، ص755-756

[6] المقريزي، أحمدبن علي: الخطط المقريزية، تحقيق: محمد السيد عيد، بيروت 1997 ج2، ص 241؛ عبده، المرجع السابق، ص 132-143

[7] Fuess, 97-98

3- أن يكون قائدًا للجيش مُختارًا من قبل أقرانه[1].

نظام الحكم المملوكي:

قبل البدء بالسرد التاريخي لهذه الحقبة، وجب التذكير بلمحة سريعة لنظام حكم الدولة المملوكية، التي تتكون من:

1- السلطان، وهو أعلى هيئة مركزية في الدولة، بيده السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، وعند تنصيبه يأخذ التفويض الروحي من الخليفة العباسي في القاهرة[2]، الذي يملك صلاحيات فخرية، وذلك ليحافظ السلطان على سلطته السياسية والدينية؛ والجدير بالذكر أن منصب السلطان ليس وراثيًّا، ولم يكن هناك عُرف مُتفق عليه لتوريث السلطة، فقام بعض السلاطين بتوريث أبنائهم، ليضعوا أنفسهم في صدام مع أطماع أتابك العسكر الذي يخلعهم وينصب نفسه[3].

2- أتابك العسكر، أو قائد الجيش، وهو رئيس القوة العسكرية وحرس السلطان، وكان على السلطان إرضاء هذه الفئة وقائدها بكل مايطلبونه للحفاظ على سلطانه، وكان قائد الجيش صاحب نفوذ واسع بعد السلطان، وينوب عنه بعد غيابه، ويكون الوصي على السلطان الوريث إذا كان حدث السن[4].

3- نيابة الولايات، حيث كان حاكم الولاية التي تقع خارج حدود مصر والتابعة للسلطنة المملوكية يُسمَّى نائبًا، أما حاكم الحجاز فيُسمَّى شريفًا، وذلك لمكانته الدينية بين المسلمين.

---

[1] Sievert, Henning: Der Herrsherwechsel im Mamlukensultanat, Berlin 2003, S 81

[2] بعد غزو المغول وسقوط الخلافة العباسية في بغداد 1253م وقتل آخر خليفة عباسي وهو المستعصم، قام السلطان المملوكي الظاهر بيبرس باستدعاء رجلاً من سلالة العباسيين واعادة تنصيبه خليفة للمسلمين وذلك للحفاظ على هذا المنصب ذو القيمة الدينية والتاريخية، الا أن هذا المنصب بقي فخرياً وروحياً دون أي صلاحيات.

[3] P. M. Holt: The Age of the Crusades, The Near East from the eleventh century to 1517, London 1986, S. 192.

[4] طقوش، محمد صالح: تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، القاهرة 1997، ص100-101

4- يُضاف إلى التقسيمات الإدارية تقسيمات الجيش المملوكي الذي هو عصب الدولة وقوتها وحماية سلطانها، وكثيرًا ما تكون له الكلمة الفصل، مثل خلع سلطان وتعيينه، وأهم مناصب الجيش أمراء المئتين، أي يقودون مئتي فارس، وأمراء الطبلخانة، ولهم قيادة أربعين فارسًا، وأمراء العشرات، لهم 10 فرسان، وأمراء الخمسات ولهم 5 فرسان، وكان في القصر المملوكي مناصب متعددة تفاوت نفوذها حسب سياسة السلطان وقوته، مثل نائب السلطان، ومشرف القصر (الأستادار)، والمشرف على مخازن السلاح (السلحدار)، ورئيس الإسطبلات ويُعرف بـ (آمر خور)[1] وكثير غيرها...

أهم مميزات دولة المماليك:

ومن خلال دراسة سابقة لتاريخ المماليك بين عامي (1250-1517)، يمكن استخلاص أهم مميزات تلك الفترة من خلال النقاط الآتية:

1- النزاع المستمر بين القادة العسكريين وأمراء المماليك على الحكم والنفوذ والإقطاعات، مما سبب فسادًا إداريًّا واضحًا انعكس على حياة المجتمع المصري عامة وأهل القاهرة خاصة.

2- افتقار مركز السلطان للهيبة والقوة بسبب اعتماده على مماليك من حوله أشبه بالعصابات الموالية، سرعان مايتغير ولاؤهم له بمجرد إهمال طلباتهم وأطماعهم، وعليه فإن منصب النائب أو ولي العهد كان أيضًا يفتقر إلى الشرعية أو القوة، فكان الأمير الأقوى، وغالبًا قائد العسكر، هو من يخلف السلطان على العرش.

3- كثرة عزل السلاطين وتوليتهم، فقد حكم في تلك الفترة القصيرة نسبيًّا (54) سلطانًا بعضهم دام حكمه أيامًا، والبعض الآخر أسابيعَ، ومنهم من دام حكمه شهورًا قليلة.

4- انعزال المماليك وقادتهم عن الشعب، إلا في أمور الاستغلال والنهب وفرض الضرائب.

5- لم يمنع الصراع العسكري والسياسي بين قادة المماليك من اهتمام بعض السلاطين بالعلم وحضهم على انتشار المعرفة وتكريم العلماء.

[1] Ayalon, David: The Mamluks and Naval Power, in: Studies on the Mamluks of Egypt (1250-1517), London 1977, S. 1-12

6- فساد النظام الإداري والاقتصادي، وتسيير البلاد من خلال الإدارة العسكرية بعد إضعاف المناصب الإدارية، كمنصب الوزير والمحتسب (الوزير المالي)، وهذا ما أدى إلى نشوء فجوة كبيرة وفراغ إداري بين الشعب والقصر الحاكم.

7- تداوُلُ السلطة والمناصب العليا كان حكرًا على جنس المماليك وحدهم دون غيرهم، رغم أنهم ليسوا من أصل الشعب المصري، وحتى الثورات وحركات التمرد كانت تُثار من قادة المماليك وأمرائهم، ولم يَرِدْ أي ذكر لانتفاضة أحد من جهة الشعب.

8- تفشي الأوبئة بين الناس وكذلك المواشي، واشتداد القحط في سنين كثيرة، وانعدام الأمن، وانتشار اللصوصية والسرقات بشكل علني ودون رادع.

9- يُضاف إلى ذلك إهمال الأسس الدينية والعلمية التي تربى عليها المماليك، فلم يحمل المماليك المتأخرون السيرة الطيبة للمماليك الأوليين، فضلًا عن بذخ بعض السلاطين، وكثرة الضرائب المفروضة على الناس، وإثقال الخزينة العامة بإقامة منشآت عمرانية وحروب لا فائدة منها.

10- تنامي قوة العثمانيين، وبروز مكانتهم بين المسلمين وخاصة بعد فتح القسطنطينية (1453م)، وظهور بوادر تزعمهم للعالم الإسلامي مقابل بوادر انحدار السلالة المملوكية الضعيفة وتلاشيها[1].

الكتابة السياسية في عهد المماليك

تميز عصر المماليك من غيره من العصور الإسلامية بعدم وضوح النظام السياسي القائم وذلك منذ بدايات عهدهم، حيث ساد الاضطراب والاغتيالات والمؤامرات في القصر الحاكم، واستأثر المماليك بمقاليد الحكم منعزلين عن الشعب المصري وهذا ما ترك حلقة مفقودة بين الحاكم والمحكوم، إلا أن الحاجة أصبحت ملحة لملء هذا الفراغ، وخاصة فيما يتعلق بإسباغ الشرعية على حكمهم، وبالتالي شرعَنَة أحكامهم وحروبهم وسياساتهم في النواحي المختلفة، فوجد المماليك ضالتهم في العلماء والفقهاء الذين كانوا صلة الوصل بين الحاكم والمحكوم، هؤلاء العلماء اختلفت مشاربهم ودوافعهم، فكانوا يحظون بثقة أمرائهم ويتولون المناصب الرفيعة والألقاب العالية، وكانت مؤلفاتهم تأتي بطلب من رؤسائهم لغاية إرشاد العامة ووجوب طاعة ولي الأمر، والإصلاح في جسم الدولة، أو لتأسيس نظام داخلي كنواة لقوانين جديدة، وكانت هناك كوكبة منهم بعيدة عن البلاط الحاكم وهم الأكثرية ولكنهم كانوا يعملون من منظور

[1] النهار، عمار محمد: تاريخ المماليك، دمشق 2014، ص76-83

واجبهم الديني والأخلاقي تجاه عامة الناس، وواجب النصح للسلاطين، وإرشادهم للحق، فكانوا الوسيط الأخلاقي لهذه المهمة النبيلة[1].

إن هذا النوع من الكتابة السياسية الشرعية قد غلب في العصر المملوكي على وجه الخصوص؛ لأن السلاطين المماليك كان جلهم من العسكريين، غير مطلعين على تفاصيل أحكام الدين الإسلامي وثقافته، قليلي المعرفة باللغة العربية ولايتقنون بلاغتها، وأحيانًا لايجيدون قراءتها أو كتابتها، لذلك جاءت هذه الكتابة لغرض تعليمي، إضافة إلى الغرض الأساسي وهو الإصلاح السياسي، وعلى الرغم من أن هذا الفكر موروث من اليونان والفرس في عصور ما قبل الإسلام إلا أن المسلمين الذين اقتبسوه منذ القرن الثاني الهجري طوروه بطرق عديدة تؤدي أهدافًا ووظائف جديدة، حتى أصبح هذا الفكر "نصائح الملوك" ذا موقع مميز في التأليف السياسي الإسلامي، وأصبح فرعًا دراسيًّا قائمًا بذاته[2].

المنهج العلمي لمصنفات مرايا الأمراء في العصر المملوكي

إن مصنفات"مرايا الأمراء" أو نصائح الملوك التي أُلِّفَت في هذا العصر كانت ذات منهجية موحدة تصب في قالب واحد، وتدور في ذات المحور، وإن اختلفت المسميات والتقسيمات والمناهج، وإن تباعدت الأزمنة والجغرافية، من بلاد الشام ومصر والعراق والحجاز، فالمصدر الديني والثقافي واحد، ولغة العلم واحدة، والغاية واحدة، حيث تأتي جميعها على ذكر نصيحة الحاكم ودعوته إلى العدل ورفع المظالم عن كاهل الرعية، لأن الظلم سبب زوال المُلك وهلاك الأمة.

تتحدث هذه الكتب عن العلاقة بين العلماء والسلطان، وحاجة السلطان إلى العلم، ويجب أن يعتمد السلطان على العلماء في إرشاده إلى الطريق الصحيح في سياسة الرعية، وفضائل العدل والمشورة والتدبير والرفق بالرعية، واستخلاص العبر من أحوال الممالك السابقة، وتُفصِّل في معنى الوزارة ومهام الوزير وصفاته، وفي حقوق العزل والتقليد للوزراء، ووجوب حذرهم في التعامل مع حقوق الناس، ومسائل القضاء، وتعيين القضاة وعزلهم، وآداب التعامل مع الأحكام القضائية[3]، والتأكيد على ترشيد قيادة الجيوش، وما يُلزِم أهل الجيش من حقوق الجهاد، والتنبيه على الشيم الكريمة، والأخلاق الذميمة، وعن

[1] Keßler, Jörg-Ronald: Die Welt der Mamluken, Ägypten in späten Mittelalter 1250-1517, Berlin 2004, S. 186-187

[2] Leder, Stefan: Aspekte arabischer und persischer Fürstenspiegel: Legitimation, Fürstenethnik, politische Vernuft, in: Hallesche Beiträge zur Orientwissenschaft 25 (1998) S. 131-132

[3] الكاساني، علاء الدين أبو بكربن مسعود: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود. بيروت 1986. ج6، ص228

أشكال الحكومات، ومكانة الإنسان بالنسبة لباقي الكائنات الحية وفرقه عنها، وتقسيم العلوم، ومكان علم السياسة منها، وعن الأخلاق وفضائلها.

وتُشير إلى آداب الدخول على الملك، وكيفية استقبال الملك للملوك ووداعهم، وأساسيات الدبلوماسية ومعاملة السفراء. وإمامة الملك للصلاة، وأخلاق الملوك تجاه رعيتهم وحمايتهم، ووجوب أن يكونوا كرماء وذوي سخاء، ومشاركتهم بأفراحهم وأحزانهم، ويجب أن يكون الملك قدوة للناس، وتنعمه بالحكمة والصبر على البلوة ومواجهة الكوارث، واختيار الولاة والموظفين والأعوان الصالحين، ووجوب محاربة الفساد، وأن يتجنب الملوك غرور الدنيا وضرر اتباع الشهوات، وتجنب الكبر، وترشيد استخدام نِعم الحياة، والتدبير في الأموال.

وتتحدث بأن العقل والحكمة أساس الإصلاح، وضرورة وجود من يواجه الرؤساء بعيوبهم ونصحهم، وأن الرئيس يستمد أخلاقه من أخلاق الناس، وحسن تدبير الملوك وقدرتهم على معالجة أمور الفتن، وإدارة الحروب وصد الأعداء، والتعرف على فنون السياسة، والكثير من الأمور الدقيقة التي تهدف إلى تسيير أمور الدولة على أحسن ما يرام[1].

لم يغْفَل مؤلفو "نصائح الملوك" عن العناية بصياغة المادة الفكرية السياسية الناصحة، فمن خلال كتاباتهم حاولوا إثبات مساهمتهم في استقرار السلطنة وتمكين السلطان، وأن أهدافهم كفقهاء وكتاب عبر وجودهم على ساحة الفكر السياسي محدودة بالغرض الإصلاحي، وهو ما يعني إبعاد أي مخاوف قد تتسلل إلى نفوس السلاطين من تأثيرات تهدد وجودهم بأي طريقة، كإثارة الثورات ضدهم أو تحفيز الطامعين بالحكم بالانقلاب عليهم[2]، وأظهروا منهجية علمية واضحة في ترتيب الأفكار وطرح أولوية الموضوعات الملحة المراد إصلاحها، **ومن أهم الموضوعات التي طُرِحَت في مؤلفاتهم:**

أولًا– العدل: حيث ركزوا في سطورهم الأولى على العدل كقيمة إنسانية واجتماعية أمرنا بها الله، وحضنا على تكريسها كشرط أساسي لتماسك المجتمع الإسلامي، واستمراره وتطوره، فالعدل أساس المُلك، وبه تتقدم الأمم وتنشأ الحضارات، ولو بحثنا في أعماق التاريخ الإنساني لوجدنا أن أهم المعايير الإنسانية قامت على أسس العدل والقانون.

يقول الكافيجي في كتابه سيف الملوك والحكام:(السلطان العادل من عَدَلَ بين العبَادِ وحذَّر من الجورِ والفساد، وأمَّا السلّطان الظَّالم فهو مَشُوم لايبقى مُلكهُ ولا يدوم)، (وَمِنْ فَضَائِلِ العَدْلِ أَنَّهُ يُعمّرُ البلاد والعباد ويُكثِر الأموال)[3]، والشرع الإسلامي بدون عدل لا يضمن سلامة هذا المجتمع أو تماسكه

---

[1] دمج، المرجع السابق، 45054

[2] Busse,S 17

[3] الكافيجي، محمد بن سليمان (توفي 1474م): سيف الملوك والحكام، مخطوط في مكتبة نور عثمانية اسطنبول/ رقم 3948، رقم الورقة (7/أ)،

واستمراره، والعدل عندهم يشتمل على أدق التفاصيل ويدخل في كافة مفاصل الحياة، ابتداءً من الأسرة وانتهاءً برأس الهرم الحاكم، لذلك اعتمدوا على التكرار بالتذكير بأسس وفضائل العدل، داعمين إياه بالشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ومآثر الصحابة، إضافة إلى قصص الأقدمين من الهنود واليونان والفرس، فالعدل يبدأ بالأقوال وينتهي بالأفعال من خلال تطبيق شرع الله على الخلق سواء في الثناء أو العقوبة، وما يثبّت دعائم العدل هنا ليس التذكير ببنوده فحسب، بل التذكير بالظلم وعواقبه، الذي من شأنه أن ينحرف بالمجتمع ويهدم أسسه، ويؤدي إلى اتساع الفجوة في بنيته، وفقدان الثقة بين عناصره، ويسير بالبلاد نحو الهاوية، لذلك تتساوى شواهد العدل في كتاباتهم وفضائله مع شواهد الظلم وعواقبه، فوعَدَ الله العادلين بالخير والنعيم في الدنيا والآخرة، وتوعَّدَ الظالمين بالهلاك والشقاء بالدنيا والآخرة[1].

ثانياً– القضاء: حيث استرسلوا بأمور القضاء الدقيقة وأحكام العدل، والغاية هي إيصال رسالة لمؤسسة القضاء في البلاد بسبب فساد قد طالها، أو إهمال شرعي وعلمي من قبل القائمين عليها، فكانت سطور كتبهم فرصة لتذكير القضاة بواجباتهم في مجال عملهم، وتنبيه الحاكم بأن دعم إقامة العدل في مؤسسات القضاء يعني استمرار البلاد وعمرانها، وانتشار الظلم فيها أي انهيار البلاد والعباد والمجتمع بفئاته كافة[2].

ثالثاً– الاقتصاد: من ناحية أخرى أكدوا أن الاقتصاد الصحيح يشكل دعامة أساسية للمجتمع والبلاد بعمومها، والاقتصاد عندهم يجب أن يرتبط أيضًا بالعدل في التحصيل والعطاء، وهذا يتطلب حراسة وتطبيق الشرائع القائمة التي تفصِّل بالأمور المالية التي فرضها الدين الإسلامي منذ نشأته، وكذلك إيجاد تشريعات اقتصادية تناسب المرحلة القائمة وتطبيقها ضمن الإطار الشرعي المدعوم بالقرآن والأحاديث النبوية، وتصرفات الخلفاء الراشدين مع الحوادث التي تعترضهم في بدايات حكمهم، فيجب على العامة أن تلتزم بما عليها من مدفوعات (صدقات، زكاة، جزية، خَراج الأرض... إلخ)، والحكومات وجب عليها أن توزع هذه الأموال على الأفراد بما تقتضيه مصلحة البلاد والعباد[3].

(أ/9)

[1] الأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح: المستطرف في كل فن مستظرف، تحقيق: محمد مفيد قميحة، بيروت 1986، ص112-113
Rapoport, Yossef: Royal Justice and Religious Law: Siyāsah and Shariʿah under the Mamluks, in: Mamlūk Studies Review, Volume 16, Chicago 2012, S. 75-98

[2] ابن مَازَةَ، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد: المحيط البرهاني في الفقه النعماني (كتاب القضاء). تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي. بيروت 2004. ج8، ص16؛ الكافيجي، محي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان: سيف القضاة على البغاة. تحقيق: الياس قبلان. بيروت 2005. ص59

[3] الغزّالي، أبو حامد محمد بن محمد: التبر المسبوك في نصيحة الملوك. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت 1988، ص56، 80

فالاقتصاد السليم والعدل المقترن بالتطبيق الصحيح من قبل القائمين عليه، مع وجود الحاكم الصالح الذي يدير هذه الركائز بحكمة وشرعية وأخلاق حميدة، كلها أمور تؤدي إلى مجتمع متماسك قوي خالٍ من الفقر والمشكلات الإجتماعية التي تدمر البلاد، وهذا جُلُّ ما أراد المؤلفون إيصاله من خلال سطور كتاباتهم[1].

رابعاً- السياسية الداخلية: من الملاحَظ أنهم أكدوا على محور السياسة الداخلية للبلاد، وقد أهملوا السياسة الخارجية، على الرغم من أن الدولة المملوكية كانت مُحاطة بدول قوية، إلا أن حدودها كانت تتمع بهدوء نسبي في ذلك الوقت؛ حيث أخذت تفاصيل إدارة البلاد الداخلية الحيز الأكبر، وخاصة أن المصادر تشير إلى أن السلاطين كانوا متسرعين بقرارات العزل والتعيين لرجالات الدولة، وأنهم كانوا يقرِّبون أشخاصًا غير جديرين بمكاناتهم الإدارية، فكانت الحاجة تقتضي النصح.

ومن أهم نقاط السياسة الداخلية المطروحة هي الشورى وصلاح الحاشية المرتبطة بالملك، فيجب على الحاكم ألا يعمل برأيه وحده دون الرجوع إلى أهل العلم والصلاح، وألا يخلو مجلسه منهم، فهم الأكثر علمًا بشؤون أهل البلاد وأحوالهم، والأقدر على إيصال حوائجهم، مستشهدين باتباع الشورى من قبل الخلفاء الراشدين المشهود لهم بالحكمة والعدل والصلاح، لذلك يُعرف صلاح الملك من صلاح حاشيته وفساده من فسادهم، لذلك كانت التوصية ثابتة للحاكم بحسن اختيار مرافقيه والتأكد من حرصهم على خير البلاد والعباد[2].

ومن أهم مصنفات مرايا الأمراء في عهد المماليك:

كما أسلفنا، إن مؤلفات "مرايا الأمراء" بشكل عام، وفي عصر المماليك بشكل خاص تناولت تقديم النصائح للحكام من خلال موضوعات سياسية واجتماعية جاءت في صورة نصائح ومواعظ ووصايا أخلاقية شملت أصول الدين وفلسفة الفكر، وكانت غاية مؤلفيها منفعة الحاكم والقاضي والسياسي

Fuess, Albrecht: Mamluk Politics, in: Ubi sumus? Quo vademus? Mamluk Studies - State of the Art, Volume 3, Bonn 2013, S 102

[1] الخَيْرَبَيْتي، محمود بن إسماعيل: الدرة الغرَّاء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء. تحقيق: أحمد الزعبي. بيروت 2012. ص158-159. **أنظر**: أبو يوسف القاضي، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري: الخرَاج. تحقيق: طه سعد وسعد محمد. القاهرة. ص175-176.

[2] ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف بن عبد الله: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. بيروت. ج16، ص307-308

وإرشادهم في حكم الرعية وتأديب الحاشية وعمال البلاط[1]، والجدير بالذكر أنَّ هذه الكتب ليست الأولى من نوعها في ذاك العصر ولا بعده، فالعلماء في مختلف العصور أخذوا على عاتقهم تذكير الحكام بواجباتهم وما لهم وما عليهم تجاه رعيتهم، فنجد أن هذه المؤلفات حملت ذات المضمون تقريبًا، وإن اختلف المنهج والترتيب، أو العصر السياسي، ومن أهم مؤلفات "مرايا الأمراء" أو نصائح الملوك في الحقبة المملوكية:

1- العقد الفريد للملك السعيد، للمؤلف محمد بن طلحة القرشي العدوي النصيبي (المتوفي 652هـ/ 1254م).
2- كنز الملوك في كيفية السلوك، للمؤلف يوسف بن قزغلي سبط أبي الفرج ابن الجوزي، (المتوفي 654هـ/ 1257م)، وهو مختصر يتحدث عن الفضائل في الرضا والزهد والصبر التي يجب على الملك اتباعها.
3- الجليس الصالح والأنيس الناصح، للمؤلف يوسف بن قزغلي سبط أبي الفرج ابن الجوزي، (المتوفي 654هـ/ 1257م).
4- الجوهر النفيس في سياسة الرئيس، للمؤلف ابن الحداد محمد بن حبيش الموصلي، (المتوفي بعد 673هـ).
5- آداب السياسة بالعدل وتبيين الصادق الكريم المهذب بالفضل من الأحمق اللئيم المكذب النذل، للمؤلف المبارك بن خليل الخازندار البدري الموصلي (كان حيًّا 682هـ/ 1283م).
6- فسطاط العدالة في قواعد السلطنة، للمؤلف محمد بن محمد بن محمود الخطيب (كان حيًّا 683هـ/ 1284م).
7- تبصرة الملوك وتذكرة السلاطين في التحذير من أعوان الشياطين، للمؤلف المظفر بن محمد ابن طاهر العمري العدوي، (المتوفي 688هـ/ 1289م).
8- الفخري في الآداب السلطانية، للمؤلف محمد بن علي بن طباطبا العلوي ابن الطقطقي، (المتوفي 709هـ/ 1309م).
9- آثار الأول في ترتيب الدول، للمؤلف الحسن بن عبد الله العباسي، (كان حيًّا 716هـ/ 1316م).
10- السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، للمؤلف تقي الدين أبو العباس ابن تيمية (المتوفي 728هـ/1328م).
11- السبيل المبين في حكم صلة الأمراء والسلاطين، للمؤلف محمد بن محمد ابن سيد الناس (المتوفي 734هـ/ 1334م).

[1] Busse,S 16

12- رونق التحبير في حكم السياسة والتدبير، للمؤلف محمد بن أبي العلي بن سماك، (المتوفي 750هـ/ 1349م).
13- الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، للمؤلف محمد بن أبي بكر إبن القيم الجوزية، (المتوفي 751هـ/ 1350م).
14- تدبير الرياسة في القواعد الحكيمة بالذكاء والقريحة، للمؤلف محمد بن أبي بكر ابن القيم الجوزية، (المتوفي 751هـ/ 1350م).
15- تحفة الترك فيما يجب أن يعمل في الملك، للمؤلف إبراهيم بن علي نجم الدين الطرسوسي، (المتوفي 758هـ/ 1357م).
16- كتاب تدبير الدول، للمؤلف أبو بكر محمد بن محمد ابن نباتة المصري (المتوفي 768هـ/ 1366م).
17- سلوك دول الملوك، كتاب تدبير الدول، للمؤلف أبو بكر محمد بن محمد ابن نباتة المصري (المتوفي 768هـ/ 1366م).
18- حسن السلوك في سياسة الملوك، للمؤلف محمد بن عبد الكريم بن رضوان البعلي، (المتوفي 774هـ/ 1372م).
19- الإشارة إلى أدب الوزارة، للمؤلف لسان الدين ابن الخطيب السلماني، المتوفي (776هـ/ 1374م).
20- رسالة في غرض السياسة، للمؤلف محمد بن عبد الله السلماني لسان الدين ابن الخطيب، المتوفي (776هـ/ 1374م).
21- الشهب اللامعة في السياسة النافعة، للمؤلف أبي القاسم ابن رضوان المالقي (المتوفي 783هـ).
22- واسطة السلوك في سياسة الملوك، للمؤلف المغاربي موسى (الثاني) بن يوسف أبو حموا، وهو أحد ملوك تلمسان (المتوفي 791هـ).
23- أدب الحكام في سلوك طرق الأحكام، للمؤلف شرف الدين عيسى بن عثمان الشافعي (المتوفي 799هـ).
24- العبر وديوان المبتدأ والخبر، تأليف عبد الرحمن بن محمد الإشبيلي (ابن خلدون المتوفي 808 هـ)، وهو كتاب ضخم مؤلف من 6 أبواب، يتحدث فيه في الباب الثالث عن شخصية الملك ودوره في استقرار الحُكم والمُلك، والمراحل التي يمر بها عمر المملكة.
25- مآثر الإنافة في معالم الخلافة، للمؤلف أحمد بن علي بن عبد الله القلقشندي، (المتوفي 821هـ/ 1418م).

26- النصائح الإيمانية لذوي الولايات السلطانية، للمؤلف محمد بن عبد الله بن عمر الناشري، (المتوفي 821هـ/ 1418م).
27- التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التصرف والاختيار في شؤون الممالك الإسلامية، للمؤلف محمد بن محمد بن خليل الأسدي، (كان حياً 854هـ/ 1450م).
28- لوامع الأنوار ومطالع الأسرار في النصيحة التامة لمصالح الخاصة والعامة، للمؤلف محمد ابن محمد بن خليل الأسدي، (كان حياً 854هـ/ 1450م).
29- النصيحة الكلية فيما يتعلق بمصالح الراعي والرعية، للمؤلف محمد بن محمد بن خليل الأسدي، (كان حياً 854هـ/ 1450م).
30- الإشارات العليَّة فيما يوجب الخلل والفساد والصلاح في أحوال الرعية، للمؤلف محمد ابن محمد بن خليل الأسدي، (كان حياً 854هـ/ 1450م).
31- تحفة الملوك والسلاطين في فيما يقوّم به أسس أركان الدين، للمؤلف علي بن أحمد بن محمد الشيرازي، (المتوفي 861هـ/ 1457م).
32- إيضاح البرهان في الثناء على السلطان، للمؤلف صالح بن عمر بن رسلان البلقيني، (المتوفي 868هـ/ 1464م).
33- رسالة في السلطنة وما للسلاطين وما عليهم، للمؤلف عمر بن موسى بن محمد الرجراجي، (المتوفي 868هـ/ 1464م).
34- سر الأسرار، السياسة والفراسة في تدبير الرئاسة، تأليف الفيلسوف اليوناني أرسطو (المتوفي 322 ق.م)، ترجمه من اليونانية للعربية المترجم السرياني يوحنا بن البطريق في أيام الخليفة العباسي المتوكل بن المعتصم.
35- الدرة الغراء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء "لمحمود بن إسماعيل الخيرميتي، (المتوفي 843هـ/ 1440م).
36- فضيلة العادلين من الولاة، لأبي نُعيم الأصبهاني (المتوفي 430هـ/ 1039م)، ويتألف من (87) صفحة، والذي يجمع فيه أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التي تحض على العدل وإرشاد الولاة.
37- التذكرة الحمدونية، للمؤلف محمد بن الحسن البغدادي (المتوفي 562هـ/ 1167م)، وهو كتاب ضخم يتألف من 10 أجزاء حيث أفرد الأبواب الأول والثاني والثالث لإرشاد الملوك والرعية، وخصائص السيادة والرئاسة ومعانيها.
38- التبر المسبوك في نصيحة الملوك، للمؤلف أبو حامد الغزالي المتوفي (550هـ/ 1112م).

39- نظام قلائد العقيان، تأليف أبو عبد الله محمد بن سليمان الكافيجي (المتوفي 879هـ/1474م). وهو لايزال مخطوطًا، وتم تأليفه 871هـ/ 1467م، وقد اعتبرته الكتاب المكمل لـ "سيف الملوك والحكام"، وفيه يوجه الكافيجي النصائح والإرشاد للسلطان المملوكي خشقدم مذكرًا إياه بذكر الله وتعاليم الدين ويوصيه بالرعية، ثم يذكر فضائل القدس والشام، وخصائل ملوك الروم.

40- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والسالك، للمؤلف خليل بن شاهين (المتوفي 873هـ/ 1468م).

41- منهج السلوك في سيرة الملوك، للمؤلف أحمد المحمد الأشرفي (المتوفي 875هـ/ 1470م).

42- تحرير السلوك في تدبير الملوك، للمؤلف علي بن محمد بن علي ابن أبي قصيبة، (كان حيًّا 878هـ/ 1473م)..

43- النصيحة في السياسة العامة والخاصة، للمؤلف علي بن محمد القرشي القلصادي، (المتوفي 891هـ/ 1486م).

44- بذل النصائح الشرعية فيما على السلطان وولاة الأمور وسائر الرعية، للمؤلف محمد بن عبد الرحمن المصري (المتوفي 893هـ/ 1488م).

45- بدائع السلك في طبائع الملك، تأليف محمد بن علي شمس الدين ابن الأزرق (المتوفى: 896هـ/ 1491م).

46- إيضاح طرق الاستقامة في بيان أحكام الولاة والإمامة، للمؤلف يوسف بن حسن بن أحمد ابن المبرّد، (المتوفي 909هـ/ 1503م).

47- تاج الدين فيما يجب على الملوك والسلاطين، للمؤلف محمد بن عبد الكريم بن محمد المغيلي (المتوفي 909هـ/ 1503م).

48- آداب الملوك، للمؤلف عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، (المتوفي 911هـ/ 1505م).

49- اللؤلؤ المنثور في نصيحة ولاة الأمور، للمؤلف علي بن عبد الله بن أحمد السمهودي، (المتوفي 911هـ/ 1506م)[1].

النتائج المكتسبة لهذه المصنفات:

[1] عارف، نصر محمد:في مصادر التراث السياسي الإسلامي، فرجينيا، 1994؛ حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بغداد 1941

ومما سبق نستنتج أن هذه المصنفات قد شكلت الدعامة الإيديولوجية الأساسية لعدد من المؤسسات الاجتماعية التي خصت الرعية طوال هذه الفترة، فمن السلاطين من ضرب هذه النصائح عرض الحائط وتابع سياسته الاستبدادية، ومنهم من أعطى آذانًا صاغية، فقام بفرض صيغة جديدة، وهي إنشاء نظام قضائي عُرف بـ (المظالم)، وهو مؤسسة عدلية تحقق في مظالم الناس، وقد وضعوا قوانين ومراسيم لهذا النظام، وبنوا له دارًا للعدل، وتم ترسيخ هذا النظام بشكل أكبر حيث أخذ السلاطين المماليك على عاتقهم لقاء عامة الشعب يومين في الاسبوع، وهذه الشكاوي تتعلق فيما لحق الناس من ظلم في أحكام القضاة، وكذلك في إساءة استخدام السلطة من قبل المسؤولين في الدولة، وقد تكون الشكوى ضد السلطان نفسه، حيث تصبح مصالحه الشخصية على المحك، وقد أصبحت هذه الجلسات جزءًا من نهج السلاطين في الحكم، فدائمًا ما كان الحكام المماليك يحاولون الظهور بمظهر الحكام العادلين والمثاليين والمنفذين للالتزامات القانونية، ونشر العدل بين الرعايا وفقًا للشريعة الإسلامية، وهذا عكس السلطان الظالم الذي لايهتم لرعيته، وعليه فإن العدالة الحاكمة تعتبر وسيلة أساسية للحاكم لاكتساب الشرعية والشعبية، ومع انتهاء دولة المماليك انتهت هذه المؤسسة القانونية الحضارية التي كانت ابتكارًا أيوبيًّا – مملوكيًّا[1].

الخاتمة:

تبين لنا من خلال الاطلاع على منهج مصنفات أدب مرايا الأمراء بأنها كانت تربوية في طرح أفكارها، فقد أظهرت غيرة مؤلفيها على الإسلام والمسلمين، وتأثرهم بما آلت إليه حال الأمة، وتردي أحوال المسلمين، وحضهم على الالتزام بتعاليم الدين وتحذيرهم من المعاصي والذنوب والغش، وهذا يبين أنهم أرادوا نصيحة السلطة والمجتمع بالعموم، وليس التوجه للإصلاح السياسي فقط.

وقد أرادوا من مؤلفاتهم أن تكون مرجعًا نظريًّا وعلميًّا للحاكم والموظفين والعامة في كل زمان ومكان، وجاءت كوسيلة لغاية مهمة، وهي مصلحة البلاد والعباد من خلال تقويم عمل القصر الحاكم، سلطانه ووزرائه وقادته وقضاته ومماليكه، وربما لم تكن هذه الرسالة موجهة للسلطان بشكل خاص، أو لهذه الفئات جميعًا، وإنما لفئة واحدة أو اثنتين طالها الفساد، ولكن السلطان هو الوحيد القادر على ضبط أي خلل في منظومة حكمه؛ لأن له اليد المطلقة في كل الأمور، وعليه يتم توجيه الكلام له بشكل مباشر من خلال نصائح لطيفة ومهذبه تأتي في صيغة كتاب.

[1] Fuess, Albrecht: Ẓulm by Maẓālim? The Political Implications of the Use of Maẓālim Jurisdiction by the Mamluk Sultans, in: Mamlūk Studies Review, Volume 13, Tours 2009 S. S. 121-141

كما أن تلك المؤلفات لم تكن مختصة بالسياسة الشرعية وحدها، بل هي مراجع اجتماعية تخص السلطان والعامة، وموضوعاتها تلقي الضوء على الآداب والمواعظ، بما في ذلك آداب المعلم والمتعلم، وما يجب على المرأة من التزامات، وكذلك ذكر الطرائف وعجائب سير الملوك، كما ألقت الضوء على أمور الحسبة، التي لها الدور الأكبر في تنظيم الأموال والسوق والذمم، ودورها في النهي عن المنكر، فالحسبة في الإسلام يستقيم بها الخاص والعام، وهي قوام الدين، ولا يتم هذا إلا بالتذكير بضوابطها وأصولها وأدواتها، وهناك بعض المؤلفين الذين قبَّحوا عادة الاستبداد بالرأي من قِبَل أولي الأمر، وبالتالي بينت لنا تلك الكتب غالبًا ثقافة العصر أثناء حكم المماليك.

المصادر والمراجع العربية

- محمد أحمد: مرايا الأمراء في الحكمة السياسة والأخلاق والتعاملية في الفكر الإسلامي الوسيط ، بيروت 1994.
- ابن المقفع، عبد الله: الأدب الصغير والأدب الكبير، بيروت 2014.
- البخاري، محمد بن اسماعيل أبوعبد الله: الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت 1989.
- الماوردي، أبو الحسن علي: قوانين الوزارة، تحقيق: رضوان السيد، بيروت 1979.
- عاشور، سعيد عبد الفتاح: العصر المماليكي في مصر والشام، القاهرة 1976.
- المقريزي، أحمد بن علي: السلوك لمغرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت 1997.
- عبده، قاسم: عصر سلاطين المماليك، القاهرة 1998.
- الباز العريني، السيد: المماليك، بيروت 1962.
- المقريزي، أحمد بن علي: الخطط المقريزية، تحقيق: محمد السيد عيد، بيروت 1997.
- طقوش، محمد صالح: تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام، القاهرة 1997.
- النهار، عمار محمد: تاريخ المماليك، دمشق 2014.
- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. تحقيق: علي محمد معوض وعادل عبد الموجود. بيروت 1986.
- الكافيجي، محمد بن سليمان (توفي 1474م): سيف الملوك والحكام، مخطوط في مكتبة نور عثمانية اسطنبول/ رقم 3948.

- الأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح: المستطرف في كل فن مستظرف، تحقيق: محمد مفيد قميحة، بيروت 1986.
- ابن مَازَةَ، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد: المحيط البرهاني في الفقه النعماني (كتاب القضاء). تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي. بيروت 2004.
- الغزَّالي، أبو حامد محمد بن محمد: التبر المسبوك في نصيحة الملوك. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت 1988.
- الخَيْرِبَيْتي، محمود بن إسماعيل: الدرة الغرَّاء في نصيحة السلاطين والقضاة والأمراء. تحقيق: أحمد الزعبي. بيروت 2012.
- أبو يوسف القاضي، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري: الخرَاج. تحقيق: طه سعد وسعد محمد. القاهرة.
- ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف بن عبد الله: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. بيروت. عارف، نصر محمد: في مصادر التراث السياسي الإسلامي، فرجينيا، 1994.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بغداد 1941.

المراجع الأجنبية

1- Busse, Heribert: Fürstenspiegel und Fürstenthik im Islam, in: Bustan 9.1 (1968)
2- P. crone, Gods; C. E. Boswort, " Tuḥfat as-sulūk fī naṣīḥat al-mulūk", El, Vol. 7
3- Fuess, Albert: Mamluk Politics, in: Ubi sumus? Quo vademus? Mamluk Studies- State of the Art, Volume 3, Bonn 2013
4- Sievert, Henning: Der Herrsherwechsel im Mamlukensultanat, Berlin 2003
5- P. M. Holt: The Age of the Crusades, The Near East from the eleventh century to 1517, London 1986,
6- Ayalon, David: The Mamluks and Naval Power, in: Studies on the Mamluks of Egypt (1250-1517), London 1977
7- Keßler, Jörg-Ronald: Die Welt der Mamluken, Ägypten in späten Mittelalter 1250-1517, Berlin 2004

8- Leder, Stefan: Aspekte arabischer und persischer Fürstenspiegel: Legitimation, Fürstenethnik, politische Vernuft, in: Hallesche Beiträge zur Orientwissenschaft 25 (1998)
9- Rapoport, Yossef: Royal Justice and Religious Law: Siyāsah and Shariʿah under the Mamluks, in: Mamlūk Studies Review, Volume 16, Chicago 2012
10- Fuess, Albrecht: Mamluk Politics, in: Ubi sumus? Quo vademus? Mamluk Studies - State of the Art, Volume 3, Bonn 2013
11- Fuess, Albrecht: Ẓulm by Maẓālim? The Political Implications of the Use of Maẓālim Jurisdiction by the Mamluk Sultans, in: Mamlūk Studies Review, Volume 13, Tours 2009.

Method books the princes mirrors in the period mamluk and acted it in the reform political and social

Dr. Jardan Abdelaziz

Abstract

This research purpose for definition books the kings advices or call by literature (the princes mirrors) in period the mamluks state expanded between years (1250 – 1517 A.C), and deduction to the Islamic philosophy politics may spread during the middle periods in the Arabic east between the centuries third and tenth by hegira \ the nineteen and fourteen birth, where increase the writing in the Islamic intellect political whenever demand the following events therefore, and may spread this colure in the intellect philosophy in that periods within dominant and between the lower classes, and agreed it the Islamic Arabic mentality, and was sources the Persian Sisanie wideness and aphorism India and experiments Greek and educations Islam, and item it the main was contain policy the citizenry, and judgment, and income and tax, and ethical dealing between ruler and convicted, and refer to all authors in this realm were comrades grace in explanation this current ideological and impulse toward the applicative performance in fixation concepts the justice , freedom , authority merit and others.

Key words: the princes mirrors, mamluks, the tureen decisions, the legality policy.